

## آليات تفعيل نزاهة الانتخابات في الجزائر

عراش نورالدين<sup>(1)</sup>

(1) باحث في القانون، أستاذ متعاقد كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميره- بجاية ، 06000، بجاية.

البريد الإلكتروني: [arrachenouredine@gmail.com](mailto:arrachenouredine@gmail.com)

## المخلص:

تعد الانتخابات كآلية للتطور الديمقراطي السلمي، فبرغم من أهمية الانتخابات وشمولها، إلا أن منافعها غير مضمونة على الإطلاق، وقد استخدمت الحكومات الاستبدادية مؤخرًا الانتخابات لكي تغلف نفسها بغطاء الشرعية، ولكي تكون ذات مصداقية، لا بد أن تشهد معايير عالية قبل الإدلاء بالأصوات وأثناءه وبعده، منها التحكم في معايير التمويل السياسي، تمكين الصحافيين المعنيين بتغطية الانتخابات من الحصول على جميع المعلومات التي يحتاجون إليها، وذلك بطريقة منصفة وفعالة. وتفعيل الدور الرقابي للمجتمع المدني في مجال الانتخابات.

## الكلمات المفتاحية:

الانتخابات، الديمقراطية، النزاهة، التمويل، المجتمع المدني، الإعلام.

تاريخ إرسال المقال: 2021/06/27، تاريخ مراجعة المقال: 2022/05/11، تاريخ نشر المقال: 2022/05/14.

لتهميش المقال: عراش نورالدين، "آليات تفعيل نزاهة الانتخابات في الجزائر"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 13، العدد 01، السنة 2022، ص ص. 579-589.

<https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/72>

المقال متوفر على الرابط التالي:

المؤلف المراسل: عراش نورالدين [arrachenouredine@gmail.com](mailto:arrachenouredine@gmail.com)

## The implementation of the integrity of the elections in Algeria

### Summary:

Elections are a mechanism for peaceful democratic development. Despite the importance and completeness of elections, their benefits are never guaranteed. Recently, authoritarian governments have used elections to cover themselves with legitimacy. To be credible, they must witness high standards before, during and after voting, including scrutiny In political finance standards, enabling journalists concerned with election coverage to get all the information they need, fair and efficient manner. And by activating the monitoring role of civil society in the field of elections.

### Keywords:

elections, democracy, integrity, finance, civil society, media.

## La mise en œuvre de l'intégrité des élections en Algérie

### Résumé:

Les élections sont un mécanisme de développement démocratique pacifique. Malgré l'importance et l'exhaustivité des élections, leurs avantages ne sont jamais garantis. Récemment, des gouvernements autoritaires ont utilisé les élections pour se couvrir de légitimité. Pour être crédibles, celles-ci doivent obéir à un certain nombre de critères avant, pendant et après le vote, notamment le contrôle du financement politique, la nécessité de permettre aux journalistes concernés par la couverture des élections d'obtenir toutes les informations dont ils ont besoin de manière équitable et efficace et en actionnant le rôle de la société civile dans le contrôle du processus électoral.

### Mots-clés :

Elections, démocratie, intégrité, finance, société civile, médias.

## مقدمة

إذا كانت الحكومة الديمقراطية تعني السلطة للشعب فن الانتخابات هي الوسيلة الوحيدة للممارسة الشعب لتلك السلطة، باعتبار الانتخابات العمود الفقري للنظام الديمقراطي، وهو من الحقوق السياسية المقررة في كل المواثيق والإعلانات الدولية لحقوق الإنسان والداستير في معظم دول العالم، والميكانيزم الوحيد للتداول على السلطة.<sup>1</sup>

تبدو العلاقة بين الديمقراطية والانتخابات تلازمية، فالديمقراطية هدف والانتخابات وسيلة، فلا ديمقراطية بدون انتخابات هذا من جهة، وان كان ذلك غير كاف، فمن جهة ثانية لا تمثل الانتخابات في ذاتها مؤشرا على الديمقراطية، فقد تجرى انتخابات دون أن تؤدي إلى ديمقراطية بحكم عوامل شتى، بحيث لا تكفي صناديق الاقتراع اذا كانت نتائجها لم تكن تعبر عن الإرادة الشعبية، اذ الانتخابات المزورة لا علاقة لها بالديمقراطية<sup>2</sup>. إن سؤال الديمقراطية المطروح حاليا لا ينصب فقط على بناء نظام ديمقراطي يستجيب للمعايير والشروط، لكنه يشمل مدى استجابة النظام الديمقراطي - بنيته التشريعية والتنفيذية والقضائية - للتعبير الجاد والأمين عن الإرادة الشعبية، كما يتصل بتلبيته لإقامة بناء حكم ديمقراطي رشيد يعمل لصالح الشعب ممثلا له ومديرا لشؤونه وخاضعا لرقابته<sup>3</sup>.

إن قيمة الانتخابات تتحدد بعائدها الديمقراطي، الذي يشمل مجالا مفتوحا للتنافس الإيجابي بين القوى والمصالح والأفكار المتباينة بغرض بلوغ الأفضل لعموم المجتمع، مع الإقرار المجتمعي بأنها وسيلة رئيسة للرقابة الشعبية على أداء السلطة السياسية، ثم لمحاسبة القائمين عليها، بما يضمن التصحيح الدوري للاختيار العام وفق الإرادة الحرة للمواطنين باعتبارهم أصحاب الحق الأصيل في ذلك. ترتبط قدرة الدول على إجراء الانتخابات الحرة والنزيهة بجدارية نظامها السياسي، ومدى اتساقه مع قواعد ومعايير الحكم الرشيد من الشفافية، وتمكينه الناس من المشاركة في وضع السياسة العامة لبلادهم، وخضوعه للمساءلة وحكم القانون، فضلا عن ارتباط الانتخابات في تكريس المواطنة والمساواة أمام القانون.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> علي محمد، النظام الانتخابي ودوره في تفعيل المجالس المنتخبة في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم تخصص القانون العام، جامعة ابي بكر بلقايد- تلمسان - كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015-2016، ص 1.

<sup>2</sup> الطيب بكوش، الانتخابات والديمقراطية... إشكاليات أولية، المؤتمر الدولي حول الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة 2014، ص 18.

<sup>3</sup> علاء شلبي، الديمقراطية والانتخابات في الوطن العربي، المؤتمر الدولي حول الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة 2014، ص 7.

<sup>4</sup> معتز بالله عثمان، الانتخابات... الضرورة والسياق، المؤتمر الدولي حول الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة 2014، ص 24.

يكون موضوع الدراسة البحث عن الآليات والضمانات التي تجسد نزاهة وشفافية الانتخابات في مختلف مراحلها، بدءاً بمراقبة تمويل الحملات الانتخابية، ودور المجتمع المدني ووسائل الإعلام في متابعة سير عمليات الدعاية والتصويت والفرز، وصولاً إلى إعلان النتائج، فضلاً عن هذه الآليات والضمانات تمثل قائمة المشاركين فيه مصدراً مهماً بحكم إذا كانت تجمع رجال سياسة بارزين لديهم تجارب في النضال ونشطاء في المجتمع المدني من أجل الديمقراطية.

أحاول من خلال هذا البحث الإجابة عن سؤال جاد بشأن آليات تفعيل نزاهة العملية الانتخابية في الجزائر ومدى علاقتها كآلية بجوهر أهدافها في بناء المجتمع الديمقراطي، وشروط تأمين المسار الانتخابي نحو مقاصدها السامية في الوصول إلى غايات الحرية والديمقراطية.

### المبحث الأول: رقابة تمويل الحملات الانتخابية

يمثل التمويل السياسي غير الخاضع لرقابة، وغير المعلن عنه، وغير المتمسك بالشفافية، تهديداً أساسياً لنزاهة الانتخابات، ففي بعض الدول تمثل المساهمات المباشرة في الحملات الانتخابية وغيرها من صور الدعم المالي، ابر صور التأثير السياسي، ويعني هذا أن الناخبين محدودي الدخل تتضاءل إمكانياتهم في التأثير على السياسة<sup>5</sup>.

تأثير المال على السياسة بشكل عام ليس جديداً، وهو ما يعرف بالعلاقة الوثيقة بين رأس المال والسلطة، أو بمعنى آخر تأثير المال على السلطة، سواء بإفسادها من خارجها أو بمحاولة الدخول إليها والتأثير فيها لمصالح خاصة من الداخل، حيث يمكن رجال الأعمال المقربين من النظام أن يستولوا على الوزارات التي تقع في نطاق أعمالهم.

بالإضافة إلى ما سبق وربما كان سبباً له، انتشرت ظاهرة شراء الأصوات الانتخابية من الناخب مباشرة أو عن طريق وسطاء، كما ازدادت ظاهرة الرشوة الانتخابية حيث يقدم المترشح أثناء الحملة الانتخابية خدمات للدائرة الانتخابية التي ينافس على مقاعدها كتوظيف أبناء الدائرة الانتخابية في وظائف شركاته<sup>6</sup>.

تكاليف الحملة الانتخابية حتى النظيفة منها أصبحت تحتاج إلى إنفاق كبير يتمثل في القيام بوضع إعلانات في الطرق، واستخدام وسائل الإعلام المختلفة، وهو ما زاد من سطوة المال على الحياة السياسية والحاجة الماسة إليه، بعدما أصبح الوصول إلى مراكز صنع القرار أو الاتصال به لا يعتمد على القدرات الذهنية أو الكفاءة للمترشح، ولكنه أصبح نتاج تسويق واسعة تختلط فيها الخرافات والأساطير بالحقائق، وبالتالي

<sup>5</sup> للمزيد من التفصيل: راجع تقرير اللجنة العالمية للانتخابات والديمقراطية حول تعميق الديمقراطية: إستراتيجية لتحسين نزاهة الانتخابات في جميع أنحاء العالم، سبتمبر 2012، ص 20.

<sup>6</sup> نجاد البرعي، مراقبة تمويل الحملات الانتخابية، المؤتمر الدولي حول الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة 2014، ص 165.

أصبحت تعتمد على المال، وهو ما يرشح أن يزداد تدخله في العملية السياسية في المستقبل<sup>7</sup>، مما يستوجب ضبط تدخل المال في عملية الانتخاب وتحديد قواعده أمرا ضروريا في الوقت الحالي. وهذا ما سنحاول التطرق إليه من خلال هذا المبحث، حيث نتطرق في المطلب الأول إلى معايير استخدام المال في الحياة السياسية في النظم السياسية الديمقراطية، كما سنتطرق إلى الحلول المقترحة لتحجيم الآثار السلبية لتدخل المال في السياسة في المطلب الثاني.

### المطلب الأول: استخدام المال في السياسة في النظم السياسية الديمقراطية

انتشرت الديمقراطية خلال العقدين الأخيرين في شتى أرجاء العالم بطرق غير مسبوقة، وزاد عدد الأنظمة الديمقراطية، ويشمل أغنى الدول في العالم وأفقرها، مما يثبت أن الديمقراطية ليست رفاهية تخص الأغنياء وحدهم، ولطالما أثبت الناشطون حول العالم في مجال الديمقراطية، والمواطنون العاديون، بصورة متكررة، أن الديمقراطية قيمة وطموح<sup>8</sup>.

قد قوضت الممارسات المالية في بعض الديمقراطيات الراسخة، ثقة الشعب في السياسة والديمقراطية والانتخابات، ولمواجهة هذا التحدي الرئيس في الانتخابات النزيهة، لابد للنظم الديمقراطية من التحكم في التمويل السياسي<sup>9</sup>.

تعد الانتخابات في الولايات المتحدة الأمريكية واحدة من أبرز الاستحقاقات الديمقراطية في العالم، لما تحمله من تأثيرات بالغة بمعظم القضايا الدولية، في ظل تموضع الولايات المتحدة الأمريكية كواحدة من أقوى دول العالم عسكريا واقتصاديا وتكنولوجيا.

ويحظى منصب الرئيس الأمريكي بأهمية كبيرة، بحكم الصلاحيات الواسعة إلي يحملها ضمن عهده الرئاسية، وارتباط تلك الصلاحيات بمصالح واسعة داخليا وخارجيا، مما يجعل موضوع تمويل الحملات الانتخابية مسار جدل مستمر خاصة في ظل تطور وسائل الاتصال، الأمر الذي يفتح التساؤل عن أصحاب التمويل الهائل للانتخابات الأمريكية.

حرمت القوانين على المرشحين من قبول أموال من مصادر معينة، خاصة من قبل الشركات واتحادات العمال بشكل مباشر، وطالبت القوانين الشركات واتحادات العمال بتأسيس لجان عمل سياسية تعمل بشفافية في

<sup>7</sup> المرجع نفسه، ص 166.

<sup>8</sup> راجع تقرير اللجنة العالمية للانتخابات والديمقراطية حول تعميق الديمقراطية، المرجع السابق، ص 12.

<sup>9</sup> نفس المرجع أعلاه، ص 20.

مجال جمع التبرعات للحملات الانتخابية<sup>10</sup>.

تنقسم إيرادات التمويل في الانتخابات الولايات المتحدة الأمريكية إلى ثلاث فئات رئيسية، الأولى هي الأموال التي تجنيها الحملة الانتخابية لكل مترشح، أما الثانية فهي الأموال التي يجمعها الأحزاب واللجان المشتركة، أما الفئة الثالثة من ممولي الحملات الانتخابية فتعرف بـ **Super Pac** وهي لجان مستقلة لا يحق لها التبرع مباشرة لحملة أي من المترشحين أو التنسيق معها، لكن يحق لها عمل دعاية لصالح مرشح ما<sup>11</sup>.  
على المستوى الأوروبي هناك تباين بين الديمقراطيات المختلفة في عملية مواجهة التمويل السياسي في الانتخابات، لكنها حاولت مواجهة المشكلة عن طريق تقديم دعم مالي من الدولة للأحزاب السياسية مما يقلل كثيرا من اعتمادها على التمويل من الرأسماليات الكبرى، سنعرض السويد كنموذج عن الديمقراطيات الأوروبية<sup>12</sup>.  
تعتبر السويد من أوائل دول العالم التي اعتمدت مبدأ التمويل العام للانتخابات الذي استند على ثلاث نقاط أساسية:

أولاً: تمويل الأحزاب الجدية التي تملك حضوراً سياسياً حقيقياً.

ثانياً: الدعم المالي بناء على طلب مسبب يقدم من الحزب أو المترشح.

ثالثاً: التمويل الانتخابي بشكل نسبي حسب الحجم البرلماني.

وعليه يجب التحكم في التمويل السياسي عن طريق وضع ضوابط للتبرعات والإنفاق، وتوفير التمويل العام للحملات السياسية، وتحقيق الإفصاح والشفافية فيما يتعلق بالتبرعات والنفقات، وفرض الغرامات على المخالفين وهذا ما سنتطرق إليه في المطلب الثاني.

### المطلب الثاني: آليات التحكم في التمويل السياسي للانتخابات

تفتح العملية الانتخابية في كثير من الأقطار العربية الأبواب للكثير من الفرص ولكنها تثير أيضاً العديد من التحديات ربما كان أبرزها وأهمها العقبات التي تواجه مسألة إجراء انتخابات حرة ونزيهة وما هي المعالجات

<sup>10</sup> للمزيد يمكن مراجعة: عمرو عبد العاطي، المال السياسي في الانتخابات الأمريكية، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، يمكن قراءتها وتميلها من الموقع الإلكتروني التالي:

<http://WWW.rcssmideast.org>

<sup>11</sup> تمويل الحملات الانتخابية الأمريكية ... حقائق وأرقام، البث الحي على شبكة الجزيرة الإعلامية يوم 2016/11/06 الموقع الإلكتروني:

[Google.com/amp/s/www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net)

<sup>12</sup> للمزيد من المعلومات يمكن مراجعة تنظيم الإنفاق الانتخابي: على الموقع

<http://www.lade.org.Ib/PublicationS/Booklets.aspx>

لإزالة تلك العقبات؟ فمن هذه العقبات تقشي ظاهرة الرشوة الانتخابية.<sup>13</sup>

هناك مجموعة من الآليات لضبط التمويل السياسي للانتخابات والحد من أثاره وهي كالاتي:  
على كل مرشح إمسك سجل خاص بمصادر تمويل حملته الانتخابية.

- تحديد سقف المصاريف المحدد للإنفاق على الحملة الانتخابية.
- تحديد طرق التحقق من الالتزام به والإجراءات المتخذة عند الإخلال بهذا الالتزام.

في الجزائر يخضع تمويل الحملة الانتخابية<sup>14</sup> إلى قواعد جديدة حددها القانون العضوي للانتخابات الصادر في 10 مارس 2021<sup>15</sup>، والتي من شأنها محاربة توظيف المال المشبوه في العملية الانتخابية، ويسهر على تنفيذ هذه القواعد لجنة منسوبة على مستوى السلطة المستقلة للانتخابات، تتكفل بمهمة مراقبة تمويل الحملة الانتخابية.

وبموجب قانون الانتخابات، فإنه يتعين على كل قائمة مترشحين للانتخابات فتح ومسك حساب للحملة الانتخابية مع وجوب تعيين أمين مالي، عندما يكون تمويل الحملة الانتخابية مكونا من هبات أو من مساهمات الدولة<sup>16</sup>.

ويفرض القانون أيضا تقديم حساب الحملة الانتخابية إلى لجنة مراقبة تمويل حساب الحملة الانتخابية في أجل شهرين ابتداء من تاريخ إعلان النتائج النهائية، من قبل محافظ الحسابات الذي يقوم بوضع هذا الحساب قيد الفحص بعد مراقبة الوثائق الثبوتية<sup>17</sup>.

كما نص القانون العضوي للانتخابات على إلزامية تبليغ لجنة مراقبة تمويل الحملة الانتخابية، بقيمة الهبات وبقائمة أسماء الواهبين، من طرف المترشحين أنفسهم.

<sup>13</sup> لمزيد من المعلومات حول الرشوة الانتخابية: فهر عبد العظيم صالح... الرشوة كأحد جرائم التأثير على إرادة الناخبين: على الموقع

<http://www.eastlaws.com>

<sup>14</sup> لمزيد حول تمويل الحملة الانتخابية في الجزائر راجع وكالة الأنباء الجزائرية على الموقع الإلكتروني

<http://aps.dz/ar/algerie/106674-1>

<sup>15</sup> أمر رقم 21-01 مؤرخ في 26 رجب عام 1442 الموافق 10 مارس سنة 2021، يتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، ج ر رقم 17 المؤرخة في 16 رجب عام 1442 هـ الموافق 10 مارس سنة 2021 م.

<sup>16</sup> المادة 96 من القانون العضوي 01-21، المذكور أعلاه

<sup>17</sup> المادة 110 من القانون العضوي 01-21، المذكور أعلاه

وفي المقابل، أشار القانون إلى انه يحضر على كل مترشح لأي انتخابات وطنية أو محلية أن يتلقى بصفة مباشرة أو غير مباشرة هبات نقدية أو عينية أو أي مساهمة أخرى. مهما كان شكلها من دولة أجنبية أو أي شخص طبيعي أو معنوي من جنسية أجنبية.<sup>18</sup>

وتمت الإشارة في هذا القانون في إلى أن الدولة تتكفل في إطار تشجيع الترشيحات المستقلة للشباب الحياة السياسية بنفقات الحملة الانتخابية الخاصة بمصاريف طبع الوثائق، النشر والإشهار، إيجار القاعات وكذا مصاريف النقل.

بالرغم من استحسان الكثيرين لهذه الإجراءات، إلا إن البعض لازال ينتظر الإجراءات التفصيلية لتفعيله ميدانيا، من المهم قبل الخوض في نصوص هذا القانون العضوي يجب التنويه إلى أن ضعف الرقابة على الإنفاق الانتخابي سببه ضعف الهيئات المسؤولة الموكل إليها مهمة الرقابة. فعامل الكفاءة والاستقلالية مهمان في تفعيل الجهة الموكل إليها مهمة الرقابة.

### المبحث الثاني: دور المجتمع المدني ووسائل الإعلام في رقابة الانتخابات

للمجتمع المدني ووسائل الإعلام دورا مهما في مجال الرقابة على العملية الانتخابية وهذه الأخيرة هي محور هذا البحث.

#### المطلب الأول: رقابة المجتمع المدني على الانتخابات

يعرف المجتمع المدني بالمجتمع المنظم تنظيما مؤسساتيا، الذي يعبر عنه أيضا بمجتمع الأحرار والمستقلين، لأنه لا يعرف التدرج الاجتماعي، وان تركيبه الداخلي لا يعرف السيطرة ولا التبعية. إن أحد أهم أدوار مؤسسات المجتمع المدني هو الدور الرقابي على الانتخابات وذلك من اجل نزاهة وشفافية الانتخابات التي تجري في المجتمع من جهة، ومن جهة أخرى لتكريس احترام إرادة الشعب، لذا على هيئات المراقبة المنبثقة من المجتمع المدني القيام باتخاذ الترتيبات اللازمة لمتابعة ومراقبة الانتخابات، وذلك انطلاقا من المعايير والأسس التالية:<sup>19</sup>

التأكد من سير العملية الانتخابية وفق القوانين والإجراءات القانونية.

التأكد من تساوي فرص المرشحين في الدعاية، وصولا إلى إجراء انتخابات نزيهة وشفافة تعكس الإرادة الحرة للناخبين.

التأكد من احترام حقوق المواطن في الترشح والانتخاب.

<sup>18</sup> المادة 88 من القانون العضوي 21-01، المذكور أعلاه.

<sup>19</sup> لتوسع أكثر حول دور مؤسسات المجتمع المدني في الانتخابات، راجع حاسم محمد دايش على الموقع:

<http://m.ahewar.org/s.asp?>

التأكد من احترام إرادة الشعب عندما يمارس حقه في مختلف الاستشارات المتعلقة بالاستفتاءات والانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية.

التأكد من وجود أو عدم وجود مراقبين أو وكلاء يمثلون المرشحين في مكاتب التصويت. معاينة سير عمليات التصويت، من أجل التأكد من توفر كل الشروط القانونية. متابعة عمليات فرز الأصوات وإحصائها والإعلان عن النتائج.

### المطلب الثاني: وسائل الإعلام وتغطية الانتخابات

تعد وسائل الإعلام من أهم الوسائط التي تتدفق من خلالها المعلومات، تعتمد الحملات الانتخابية الناجحة على وسائل الاتصال، كما أن انتشار وسائل الاتصال ومدى فاعليتها وتأثيرها يتوقف إلى حد كبير على المستوى الثقافي والتعليمي في المجتمع<sup>20</sup>.

تلعب مهنية وسائل الإعلام أهمية بالغة في فترات الانتخابات، وسعياً إلى تعزيز التغطية المنصفة والأمانة والمهنية للانتخابات، يجب تمكين الصحفيين المعنيين بتغطية الانتخابات من الحصول على جميع المعلومات التي يحتاجون إليها، وذلك بطريقة منصفة وفعالة، وتوفير التدريب الجيد اللازم لتعزيز الطابع المهني لعملية تغطية الانتخابات، وتقديم دورات تدريبية تتناول موضوع سلامة الصحفيين وحقوقهم في العمل في بيئة خالية من التهديدات، وإنتاج وتوزيع مبادئ توجيهية بشأن الانتخابات تبرز الأسس التي تركز عليها التغطية المهنية للانتخابات، وحقوق الصحفيين، والعمليات الانتخابية، ومعلومات السلامة، فضلاً عن مذكرات إعلامية بشأن القانون الدولي لحقوق الإنسان، مع التركيز على حرية التعبير.<sup>21</sup>

لوسائل الإعلام دور مهم في تغطية الانتخابات، من الأفضل وضع خطة قبل بدء الحملة الانتخابية بدلاً من مجرد رأي إزاء الأحداث، يجب التحضير والتخطيط للانتخابات بشكل مسبق، ويصبح هذا الدور أكثر أهمية في الانتخابات من حيث ترويج التعددية وتعريف الناخبين على أفكار المعارضة تجاه الوضع القائم، وعدم التمييز في التغطية على خلفية الآراء السياسية للأحزاب أو المترشحين، تثقيف الناخبين وتعريفهم بحقوقهم ومواعيد التسجيل والظعن، وتعطيهم معلومات بما يعطيهم أكثر فرص الاختيار.

كدا من أهم أدوار وسائل الإعلام في الانتخابات مراقبة أن تكون النتائج ثمرة آراء الناخبين النزاهة، ولوسائل الإعلام دور في كشف الجرائم الانتخابية مثل الرشوة الانتخابية، التأكد من حياد اللجنة القائمة على الانتخابات وعدم التلاعب بالنتائج، مراقبة معايير السلوك والكيانات السياسية والقوى السياسية، مراقبة التزامات الحكومة بتسهيل وصول الأحزاب إلى وسائل الإعلام الحكومية فالتلفزيون والراديو وبعض الصحف غالباً مملوكة

<sup>20</sup> نوال مقراني، دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الحملات الانتخابية، مجلة المعيار، مجلد 23، عدد 46، 2019، ص 429.

<sup>21</sup> للحصول على مزيد من المعلومات بشأن الأنشطة التي تضطلع بها اليونسكو فيما يخص وسائل الإعلام وتغطية الانتخابات

راجع الموقع الإلكتروني: <http://www.unesco.org/new>

للحكومة، والموظفون غالبا عندهم ولاء للحزب الحاكم. ومراقبة أجهزة الإعلام الحكومية ومدى حيادها في التغطية<sup>22</sup>.

وفي كل الأحوال يجب على ممثلي وسائل الإعلام من صحفيين وغيرهم الالتزام بالقواعد القانونية الحاكمة لسير إجراءات العملية الانتخابية، وعدم تجاوز حدود القانون، وكمبدأ عام ينبغي على العاملين بوسائل الإعلام الالتزام في تغطيتهم الإخبارية بالمعايير المهنية حتى لو خالفت رأيهم ومواقف المؤسسة التي ينتمون إليها ومن أهمها:

إعطاء مساحات متساوية للأحزاب المتنافسة،

عدم تلقي هدايا من أي طرف من أطراف العملية الانتخابية،

نقل الخبر دون الإملاء من الملتقي،

وعدم السخرية من أي من المترشحين،

عدم إرداء أي ملابس توهي بانحياز لأي من المترشحين أو أي من القوى المتنافسة،

عدم ارتداء ما يمكن أن يعتبر إشارات عنصرية أو تحريضية.

فدور وسائل الإعلام في أعمال الحكومة كسلطة رابعة هو جزء من دورها في الانتخابات التي ستشكل وفق نتائجها الحكومة الجديدة، ووسائل الإعلام كذلك دور في كشف قضايا الفساد وطبيعة الصراعات الاقتصادية هو جزء من دورها في الانتخابات التي يلعب المال دورا مهما في حسم نتائجها.<sup>23</sup>

من الدروس المهمة في السنوات الأخيرة أن دور الإعلام في مجتمعاتنا أصبح أكثر أهمية من أي وقت مضى، حيث ركز البحث الجامعي على تأثير القنوات التلفزيونية المتحيزة أيديولوجيا على أصوات المواطنين، وهكذا أظهرت دراسة أجريت عام 2007 على قناة فوكس نيوز، القناة التلفزيونية للملياردير روبرت مردوخ، أن فوكس، منذ سنواتها الأولى، أقنعت ما بين 3 و8 بالمائة من مشاهديها للتصويت للجمهوريين. تظهر الدراسات الحديثة حول إيطاليا أن ظهر قناة Mediaset لسيلفيو برلسكوني في الثمانينات كان له تأثير على الناخبين الإيطاليين.<sup>24</sup>

<sup>22</sup> لتوسيع أكثر راجع دور وسائل الإعلام في تغطية الانتخابات على الموقع: <http://nhrc-qa.org/A7>

<sup>23</sup> سمير عمر، الأداء الإعلامي والانتخابات، المؤتمر الدولي حول الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة 2014، ص 220.

<sup>24</sup> L'influence des médias sur les élections doit les inciter à plus de rigueur. Site internet <http://www.google.com/a>

## خاتمة

تعد الانتخابات ركنا أساسيا في أخلاقيات الديمقراطية ومبادئها، فهي تخلق الفرص للأفراد للتعرف على خياراتهم السياسية، والسعي إلى تحقيقها، والمشاركة في الحياة السياسية، ومساءلة ممثليهم دون خوف أو قهر. فلا بد من إجراء الانتخابات بنزاهة حتى تدعم حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية، وحين تفتقر الانتخابات إلى النزاهة يفقد المواطنون الثقة في العملية الديمقراطية.

هناك تحديات تواجهها الانتخابات النزيهة في أي نظام ديمقراطي، تكمن إحدى هذه التحديات التحكم في التمويل السياسي وتحديد مصادره ومراقبته، تمثل المساهمات المباشرة في الحملات الانتخابية وغيرها من صور الدعم المالي، أبرز صور التأثير السياسي.

ويشكل التحدي الآخر ضرورة تفعيل هيئات الرقابة على العملية الانتخابية، خاصة دور المجتمع المدني ووسائل الإعلام وجعلها مؤسسات أساسية لازمة لتعزيز حماية الانتخابات، فالمجتمع المدني هو الضمان لمصداقية الانتخابات، وينظر إليها في الوقت نفسه على أنها شرعية وذات مصداقية.

## التوصيات

الاستثمار في بناء القدرة والكفاءة على مراقبة الانتخابات محليا. يجب جذب الأنظار دوليا وإقليميا على أعلى مستوى نحو التهديد المتنامي للديمقراطية. توسيع دور المجتمع المدني في مجال العملية الانتخابية. تمكين الصحفيين المعنيين بتغطية الانتخابات من الحصول على جميع المعلومات التي يحتاجون إليها، وذلك بطريقة منصفة وفعالة. توفير التدريب الجيد اللازم لتعزيز الطابع المهني لعملية تغطية الانتخابات.